الفصل 9

تحليل تدفقات الأسلحة: الأسلحة غير المشروعة

المقدمة

غالبًا ما يكون تعقب تدفقات الأسلحة غير المشروعة أكثر صعوبة من تعقب التجارة المصرح بها (راجع الفصل 8). ولا توجد مجموعات بيانات يمكن مقارنتها بقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية للأسلحة غير المشروعة، والبيانات المتاحة عن التدفقات غير المشروعة للأسلحة غير المكتملة، وغالبًا ما تكون غامضة، ودائما ما تقتصر على الروايات بشأن عمليات النقل الفردية غير المشروعة. هذه الإفادات قليلة ومبعثرة، ونادراً ما تكون كافية من حيث الكمية أو التفاصيل لاستخلاص أي استنتاجات حول التهريب في منطقة معينة.

غير أن التحليل الدقيق للبيانات المتاحة يمكن أن يكشف الكثير عن أنواع الأسلحة والذخيرة غير المشروعة وأصولها والجهات التي تستلمها، والأساليب والطرقات التي يستخدمها المهربون في تهريب هذه العناصر عبر الحدود. يبحث هذا الفصل في عدة مصادر بارزة للبيانات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة غير المشروعة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالأسلحة المضبوطة عند المعابر الحدودية (عمليات الضبط الحدودية) وعمليات الضبط المحلية (الأسلحة المسترجعة من مسرح الجريمة ومن مخابئ الأسلحة). كما يدرس الصور والمعلومات المتوفرة على وسائل التواصل الاجتماعي.

لأغراض هذا الفصل، فإن "عمليات الضبط الحدودية" هي شحنات الأسلحة وغيرها من العناصر التي تحتجزها سلطات الدولة المستوردة أو المصدرة على الحدود الدولية أو بالقرب منها. أما "عمليات الضبط المحلية" فهي الحوادث الأخرى عدا عمليات الضبط الحدودية التي تحتجز فيها السلطات الأسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الضبط" يمكن أن يكون مضللاً بعض الشيء من حيث إن بعض هذه العناصر يتم احتجازها مؤقتًا فقط أو يتم تسليمها طواعية.

تحليل البيانات حول عمليات الضبط الحدودية

تعد البيانات المتعلقة بالأسلحة والعناصر ذات الصلة التي تم اعتراضها عند المعابر الحدودية أو بالقرب منها مصدرًا مهمًا للمعلومات عن تدفقات الأسلحة غير المشروعة. واعتمادًا على مستوى التفاصيل والإطار الزمني، يمكن لبيانات عمليات الضبط الحدودية أن تكشف عن أنواع الأسلحة التي يتم تهريبها بها بشكل متكرر، والبلدان التي يتم تهريب هذه الأسلحة منها، والأساليب والطرق التي يستخدمها المهربون. وقد تكشف البيانات التي تغطي عمليات الضبط على مدى عدة سنوات عن تغيرات في أنماط التهريب.

يوضح الجدول 9-1 سجلات عمليات الضبط الحدودية التي جمعتها وكالة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية والتي تم الحصول عليها بموجب قانون حرية المعلومات الأمريكي. وتحدد السجلات:

- نوع وكمية العناصر المضبوطة، وفي كثير من الحالات، الإصدار و/أو الطراز و/أو العيار.

- تاريخ ضبط العناصر.
- وجهة الشحنة المضبوطة.

تتضمن السجلات أيضًا معلومات حول الوضع القانوني والمادي لعملية الضبط والسلطة القانونية التي تم بموجبها ضبط الأسلحة، والتي غالبًا ما تكون بنفس أهمية المعلومات المتعلقة بالأسلحة المضبوطة نفسها. ويحتجز موظفو الجمارك شحنات الأسلحة لأسباب مختلفة، تتراوح من المسائل المكتبية البسيطة إلى الأدلة القوية على تهريب الأسلحة. وتوفر المعلومات حول الانتهاكات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالعناصر المضبوطة وحالتها الإدارية أدلة مهمة فيما يتعلق بطبيعة عملية الضبط. فعلى سبيل المثال، أخبر مسؤولو وكالة الجمارك وحماية الحدود لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة أن الأسلحة التي تم "نقلها إلى دائرة الشرطة في جامعة فلوريدا" ربما تم ضبطها لأسباب جوهرية (بما في ذلك التهريب) في حين أن العناصر التي تم" تحويلها "قد تم حجزها على الأرجح نتيجة لمخالفات فنية للتشريع المعمول به. وليس بسبب التهريب المتعمد للأسلحة[208].

تسلط هذه السجلات الضوء على أهمية صياغة تعريف عملي واضح لـ "غير المشروع" يعكس نطاق البحث والغرض منه. وفي بعض الحالات الموثقة في هذه السجلات، فإن "جهة الشحن" ربما خالفت قوانين التصدير دون نية سيئة. ومن الأمثلة على ذلك الشحنات غير المرخصة من مكونات الأسلحة النارية من قبل شركة مرخصة إلى صانع أجنبي شرعي للأسلحة النارية. وفي الولايات المتحدة (والعديد من البلدان الأخرى)، تعتبر الشحنات غير قانونية لأنها تنتهك متطلبات الترخيص الوطنية. لكن تأثير هذه الشحنات على السلام والأمن ضئيل للغاية مقارنة بشحنات المسدسات والبنادق نصف الأوتوماتيكية الموجهة إلى عصابات المخدرات المكسيكية، على سبيل المثال. ومن هنا، قد لا تكون بعض الحالات المسجلة ذات صلة بقصة أو تقرير معين. وتعتمد إمكانية استبعاد أنواع معينة من الحالات على البيانات. بغض النظر، فمن المهم للباحثين صياغة تعريفات دقيقة لمصطلح "غير المشروع" وغيره من المصطلحات الأساسية، وتقديم هذه التعريفات بوضوح للقرّاء.

تحليل البيانات حول عمليات الضبط المحلية

عمليات الضبط المحلية هي مصدر غني آخر للبيانات عن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وتتخذ البيانات المتعلقة بعمليات الضبط المحلية أشكالًا عديدة ويتم إنشاؤها من قبل مصادر حكومية وغير حكومية على حد سواء. وفي بعض الحالات، يتم تلخيص عمليات الضبط في إفادات مفصلة تتضمن صورًا للأسلحة المضبوطة وخرائط لموقعها (راجع الصورة 9-1).

208 مقابلة هاتفية مع مسؤول في وكالة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، يوليو، 2012.

الجدول 9-1: الأسلحة الصغيرة التي أصبحت في عهدة وكالة الجمارك والحدود الأمريكية، 2009 - 2011

Nvntry Qty Amt	Prprty Typ Txt	Prprty Dsc Txt	Going To	Lgl Stus Txt	Phscl Stus Txt	Sezr Dt	Statu Titl 1 Txt	Statu Titl 2 Txt
1	PISTOL	HI-POINT PISTOL WITH MAGAZINE	CANADA	EVIDENCE - SINGLE STATUS	TURNED OVER TO ANOTHER AGENCY (PRE-FORFEITURE)	20 MAY 2010	19USC1497	
1	RIFLE-SHOTGUN COMBINATION	WINCHESTER SHOTGUN (12 GA)	PANAMA	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	TRANSFER TO UFPD	24 FEBRUARY 2010	OTHERSEIZURE	18USC922
2	GRENADE	MK2 TYPE GRENADES	MEXICO	SEIZED	TURNED OVER TO ANOTHER AGENCY (PRE-FORFEITURE)	30 MARCH 2011	OTHERSEIZURE	18USC922
1	OTHER	HARRIS A2 ULTRALIGHT BI-POD LEGS	DOMINICAN REPUBLIC	EVIDENCE - SINGLE STATUS	REMITTED	08 JANUARY 2009	OTHERSEIZURE	18USC922(E)
1	OTHER	NIKON SCOPE	DOMINICAN REPUBLIC	EVIDENCE - SINGLE STATUS	REMITTED	08 JANUARY 2009	OTHERSEIZURE	18USC922(E)
2	OTHER	.45 CAL PISTOL MAGAZINE	DOMINICAN REPUBLIC	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	TRANSFER TO UFPD	08 JANUARY 2009	OTHERSEIZURE	18USC922(E)
2	OTHER	9MM PISTOL MAGAZINES	DOMINICAN REPUBLIC	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	TRANSFER TO UFPD	08 JANUARY 2009	OTHERSEIZURE	18USC922(E)
1	PISTOL	AMT SEMI AUTO PISTOL .45CAL (RECEIVER)	DOMINICAN REPUBLIC	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	TRANSFER TO UFPD	08 JANUARY 2009	OTHERSEIZURE	18USC922(E)
1	OTHER	MAGAZINE	NEW ZEALAND	SEIZED	HELD BY CUSTOMS	10 JUNE 2011	19USC1436	19CFR123.91
1	RIFLE	RIFLE	NEW ZEALAND	SEIZED	HELD BY CUSTOMS	10 JUNE 2011	19USC1436	19CFR123.91
1	RIFLE	RIFLE	NEW ZEALAND	SEIZED	HELD BY CUSTOMS	10 JUNE 2011	19USC1436	19CFR123.91
1	RIFLE	RIFLE	NEW ZEALAND	SEIZED	HELD BY CUSTOMS	10 JUNE 2011	19USC1436	19CFR123.91
1	RIFLE	RIFLE	NEW ZEALAND	SEIZED	HELD BY CUSTOMS	10 JUNE 2011	19USC1436	19CFR123.91
2	MAGAZINE	9 MM MAGAZINE	DOMINICAN REPUBLIC	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	30 NOVEMBER 2010	19USC1305	19USC1497
2	MAGAZINE	MAGAZINE	DOMINICAN REPUBLIC	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	30 NOVEMBER 2010	19USC1305	19USC1497
1	PISTOL	FN HERSTAL	DOMINICAN REPUBLIC	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	30 NOVEMBER 2010	19USC1305	19USC1497
1	PISTOL	GLOCK 17	DOMINICAN REPUBLIC	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	30 NOVEMBER 2010	19USC1305	19USC1497

Nvntry Qty Amt	Prprty Typ Txt	Prprty Dsc Txt	Going To	Lgl Stus Txt	Phscl Stus Txt	Sezr Dt	Statu Titl 1 Txt	Statu Titl 2 Txt
1	PISTOL	GLOCK 19	DOMINICAN REPUBLIC	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	30 NOVEMBER 2010	19USC1305	19USC1497
12	AMMUNITION	40 CAL. AMMUNITION	VENEZUELA	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	TRANSFER TO UFPD	07 JUNE 2009	OTHERSEIZURE	19USC1595A
1	OTHER	SIG PRO MAGAZINE	VENEZUELA	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	TRANSFER TO UFPD	07 JUNE 2009	OTHERSEIZURE	19USC1595A
1	RIFLE	BUSHMASTER M4 RIFLE/SCOPE/ FLASHLIGHT	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	31 AUGUST 2010	19USC1595A(A)	19USC1595A(C)
6224	AMMUNITION	AMMO .22 CAL	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	03 JULY 2010	19USC1497	19USC1595A(D)
20	AMMUNITION	AMMO .243 CAL (20 ROUNDS)	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	03 JULY 2010	19USC1497	19USC1595A(D)
40	AMMUNITION	AMMO .243 WINCHESTER (40 ROUNDS)	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	03 JULY 2010	19USC1497	19USC1595A(D)
40	AMMUNITION	AMMO .270 CAL (40 ROUNDS)	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	03 JULY 2010	19USC1497	19USC1595A(D)
100	AMMUNITION	AMMO .38 CAL SUPER AUTO+P	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	03 JULY 2010	19USC1497	19USC1595A(D)
250	AMMUNITION	AMMO .40 CAL (250 ROUNDS)	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	03 JULY 2010	19USC1497	19USC1595A(D)
100	AMMUNITION	AMMO .45 CAL (100 ROUNDS)	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	03 JULY 2010	19USC1497	19USC1595A(D)
100	AMMUNITION	AMMO 9MM LUGER (100 ROUNDS)	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	03 JULY 2010	19USC1497	19USC1595A(D)
1	PISTOL	LOADED S&W REVOLVER 38 CAL	MEXICO	ADMINISTRATIVELY FORFEITED	HELD BY CUSTOMS	01 DECEMBER 2009	19USC1595A(A)	19USC1595A(D)
1	RIFLE	POLY TECHNOLOGIES 7.62X39 ASSAULT RIFLE	MEXICO	SEIZED	HELD BY CUSTOMS	19 APRIL 2011	19USC1497	19USC1595A(D)
1	OTHER	MAGAZINE	UNITED STATES	SEIZED	REMITTED	09 SEPTEMBER 2009	19USC1497	19USC1595A(D)

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذا الجدول مأخوذة حرفيا من المصدر لتعكس البيانات الأصلية.

المصدر: US CPB (2011)

الصورة 9-1: أسلحة تم ضبطها في مخبأ للأسلحة، أفغانستان، 2011

المصدر: Schroeder (2015d)

وفي حالات أخرى، تتكون البيانات من جداول بيانات كبيرة تضم آلاف السجلات الخاصة بالأسلحة التي تم ضبطها على مدى عدة سنوات. ويوفر الجدول 9-2 مثلا على ذلك، وهو عبارة عن عينة من سجلات لأكثر من 30000 قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تم ضبطا من قبل دائرة الشرطة في لوس أنجلوس (Schroeder, 2014b, p. 247). وتتضمن البيانات تفاصيل أساسية حول كل عنصر، بما في ذلك إصدار وطراز وعيار الأسلحة المضبوطة. وتشير السجلات أيضًا إلى الظروف التي استحوذت دائرة الشرطة في لوس أنجلوس بموجبها على العناصر، وهو أمر بالغ الأهمية لفصل البيانات عن الأسلحة غير المشروعة من البيانات الموجودة على الأسلحة المملوكة قانونيًا التي تم تسليمها إلى – أو المحتفظ بها مؤقتًا – من قبل دائرة الشرطة في لوس أنجلوس.

غالبًا ما تتضمن البيانات المتعلقة بعمليات الضبط المحلية عناصر لا تعتبر عادةً "غير مشروعة". ومن الأمثلة على ذلك الأسلحة النارية التي تم تسليمها إلى مراكز الشرطة المحلية من قبل مالكيها الشرعيين الذين لم يعودوا يريدونهم. وبالتالي، لكي تكون البيانات المتعلقة بعمليات الضبط مفيدة، يجب أن توفر معلومات سياقية حول الظروف التي تم بموجبها حجز العناصر. لكن، حتى إذا كانت المعلومات السياقية تربط الأسلحة الفردية بجرائم محددة، فليست كل الأسلحة المرتبطة بجريمة معينة هي "سلاح الجريمة". فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون المسدس المرتبط بنوع الجريمة "جريمة قتل من الدرجة الأولى" في الجدول 9-2هو السلاح المستخدم لارتكاب جريمة القتل، أو قد يكون: (1) تم ضبطه من مشبوه وقت اعتقاله؛ أو (2) تم العثور عليه على جثة المجني عليه. أو (3) تم أخذه من أحد المارة. ودون مزيد من المعلومات حول هذه القضية، من المستحيل تحديد ما إذا كان المسدس المحدد في السجل قد تم استخدامه بالفعل في جريمة القتل. وهذا لا يعني أن هذه البيانات ليس لها قيمة تحليلية؛ لكنه يعني ببساطة أنه يجب على المحللين أن يحددوا بوضوح ما يقصدونه بعبارة "غير مشروع"، واستبعاد السجلات التي من الواضح أنها لا تتناسب مع هذا التعريف، وإضافة تحذيرات فيما يتعلق بأي غموض في البيانات المتبقية.

لتوضيح هذه النقطة، تم ترميز السجلات المعروضة في الجدول 9-2 بالألوان في مجموعات من "أنواع الجرائم" تتضمن صعوبات تصنيف مماثلة:

- **الأصفر:** من الواضح أن الأسلحة النارية في هذه السجلات مرتبطة بجريمة واحدة أو أكثر ولكن دورها في النشاط الإجرامي غير واضح. وكما هو مذكور أعلاه، قد يكون أو قد لا يكون السلاح المرتبط بجريمة قتل من الدرجة الأولى هو سلاح الجريمة. وبدون ملف القضية، فإنه من المستحيل تحديد ما إذا كانت هذه الأسلحة مملوكة أو مستخدمة بشكل غير قانوني.
- **الأزرق:** ترتبط هذه الأسلحة النارية بجرائم الأسلحة. وإذا كان السلاح هو الوحيد الذي تم ضبطه، فمن المحتمل أنه "سلاح الجريمة" ومن الآمن اعتباره "غير مشروع". لكن، إذا تم ربط أسلحة متعددة بنفس الحالة، فقد لا يكون بعضها "غير مشروع"؛ ربما تم مصادرتها مؤقتًا من المشتبه به وقت القبض عليه، أو من المالكين الشرعيين الذين كانوا مع المشتبه به عندما تم القبض عليه.
- **الأخضر والرمادي:** تم أخذ هذه الأسلحة من المستخدمين النهائيين غير الشرعيين – الأفراد الذين يحظر عليهم، بموجب قانون الولايات المتحدة، امتلاك أسلحة نارية. ومن بين جميع الأسلحة في الفئات الفرعية الأربع المحددة هنا، فإن هذه الأسلحة هي على الأرجح "غير مشروعة". لكن، حتى في هذه الحالات، من الممكن أن تكون بعض الأسلحة النارية أسلحة مملوكة بشكل قانوني تم، على سبيل المثال، ضبطها مؤقتًا من الأفراد الذين كانوا مع المشتبه به وقت الاعتقال.

يبرز الجدول 9-2 أيضًا الحاجة إلى الفهم الدقيق لنطاق واكتمال مجموعة البيانات. ولا توجد أسلحة خفيفة (قاذفات قنابل ومدافع هاون ومدافع عديمة الارتداد وما إلى ذلك) مدرجة في هذا المستخلص، ويتضمن ملف البيانات الكاملة سجلات عن 73 سلاحًا خفيفًا فقط، أو أقل من 1% من جميع الأسلحة المضبوطة. وللوهلة الأولى، يبدو أن البيانات تشير إلى أن ضباط الشرطة في لوس أنجلوس يكادون لا يصادفون الأسلحة الخفيفة، ولكن هناك تفسيرات أخرى محتملة. ففي بعض المدن الأمريكية، لا تحتجز أقسام الشرطة ذخائر الأسلحة الخفيفة (أو أي شيء آخر يمثل خطر انفجار). وتتم إزالة هذه العناصر من قبل وحدات متخصصة في إبطال العتاد المتفجر، ويشار إليها أحيانًا باسم "فرق تفكيك القنابل". نظرًا لأن فرق تفكيك القنابل غالبًا لا تكون جزءًا من الوكالات التي تسجل معظم الأسلحة المضبوطة، فقد لا تنعكس ذخيرة الأسلحة الخفيفة في بيانات ضبط الشرطة (Schroeder, 2014b, p. 250). وبالتالي، قبل استخلاص استنتاجات حول أنواع العناصر التي تم احتجازها في منطقة معينة، يجب على الباحثين تأكيد أن بياناتهم توفر تفاصيل كاملة عن جميع عمليات الضبط. ونظرًا لأن معظم مجموعات البيانات لا تتضمن معلومات تفسيرية حول البيانات وكيفية تجميعها، فإن المقابلات مع المسؤولين من الوكالة

الجدول 9-2: الأسلحة الصغيرة التي أصبحت في عهدة دائرة الشرطة في لوس أنجلوس، 2009

Type	Description	Manufacturer's name	Caliber	Crime type	Crime date
SHOTGUN	PUMP ACTION	ITHACA/ITHACAGUN	12 GAUGE	SPOUSAL BEATING	25/01/2009
PISTOL	REVOLVER	ROHM	.32 CALIBER	RECEIVING KNOWN STOLEN PROPERTY,<$400	26/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	HI-POINT(HIGH)FIREARMS	.380 CALIBER	ATTEMPT - MURDER	27/01/2009
PISTOL	AUTOMATIC ACTION	GLOCK	9 MILLIMETER	MURDER:FIRST DEGREE	27/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	STERLING	.25 CALIBER	RECEIVE/ETC KNOWN STOLEN PROPERTY	27/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	BRYCO ARMS	9 MILLIMETER	BRING/POSSESS FIREARM ON SCHOOL GROUNDS	26/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	KIMBER	.45 CALIBER	CARRYING CONCEALED WEAPON WITHIN VEHICLE	26/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	RG (WITH NUMBERS)	.25 CALIBER	POSSESS LOADED WEAPON/ PUBLC	26/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	SIG-SAUER	.357 CALIBER	CARRY LOADED FIREARM IN PUBLIC PLACE	27/01/2009
PISTOL	REVOLVER	SMITH & WESSON	.45 CALIBER	POSSESSION OF UNREGISTERED FIREARM	27/01/2009
RIFLE	BOLT ACTION	RUGER	.223 CALIBER	MFG/SELL/IMPORT ASSAULT RIFLE	27/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	SPRINGFIELD ARMS CO.	.40 CALIBER	POSSESSION MARIJUANA FOR SALE	27/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	HI-POINT(HIGH)FIREARMS	.40 CALIBER	TRANSPORT/SELL/ETC CONTROLLED SUBSTANCE	27/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	COBRA	.380 CALIBER	POSSESSION CONTROLLED SUBSTANCE FOR SALE	28/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	COLT	.38 CALIBER	POSSESSION CONTROLLED SUBSTANCE FOR SALE	28/01/2009
PISTOL	REVOLVER	COLT	.38 CALIBER	POSSESSION CONTROLLED SUBSTANCE FOR SALE	28/01/2009
PISTOL	REVOLVER	COLT	.45 CALIBER	POSSESSION CONTROLLED SUBSTANCE FOR SALE	28/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	COLT	.38 CALIBER	POSSESSION CONTROLLED SUBSTANCE FOR SALE	28/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	COLT	.38 CALIBER	POSSESSION CONTROLLED SUBSTANCE FOR SALE	28/01/2009
PISTOL	REVOLVER	SMITH & WESSON	.357 CALIBER	FELON POSS WEAPON - MAND 6MO JAIL	27/01/2009
PISTOL	REVOLVER	ARMINIUS	.38 CALIBER	POSSESSION OF FIREARM BY FELON/ADDICT/ETC	27/01/2009
PISTOL	SEMI-AUTOMATIC ACTION	SMITH & WESSON	9 MILLIMETER	FELON POSS WEAPON - MAND 6MO JAIL	28/01/2009

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذا الجدول مأخوذة حرفيا من المصدر لتعكس البيانات الأصلية.

المصدر: LAPD (2013)

المصدر غالبًا ما تكون أفضل – وأحيانًا الطريقة الوحيدة – لتحديد أي عمليات الضبط، إن وجدت، غير واردة في هذه البيانات.

المصادر الأخرى للبيانات الحكومية

هناك عدة مصادر إضافية للبيانات الحكومية حول الأسلحة غير المشروعة، وكثير منها ليس متاحًا بسهولة في النطاق العام ولكن يمكن الحصول عليها في بعض البلدان عبر طلبات حرية الوصول إلى المعلومات. وتعتبر تقارير الاستخبارات الحكومية التي رفعت عنها السرية مثالا جيدا. وتقوم بعض الوكالات الحكومية بتجميع تقارير مفصلة عن الأسلحة التقليدية التي تحصل عليها وتستخدمها الجماعات المسلحة، ولا سيما في البلدان التي تنتشر فيها قوات هذه الوكالات. وفي حين أن هذه التقارير غالبًا ما تكون سرية، إلا أن بعض الحكومات تصدر نسخًا منقحة استجابة لطلبات حرية الوصول إلى المعلومات (راجع الصورة 9-2). وفي السنوات الأخيرة، استخدم مسح مشروع الأسلحة الصغيرة تقارير استخباراتية منقحة تم الحصول عليها بهذه الطريقة من أجل ما يلي:

- تحديد توجهات الانتشار غير المشروع غير الموثق في مكان آخر؛ و
- وضع قوائم جرد أساسية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في بلدان محددة؛ و

الصورة 9-2: تقارير استخباراتية منقحة تم الحصول عليها من الحكومة الأمريكية (يسار) وحكومة المملكة المتحدة (يمين) عبر طلبات حرية الوصول إلى المعلومات

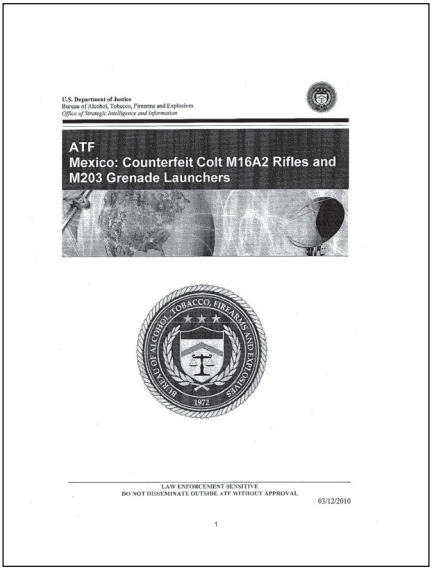

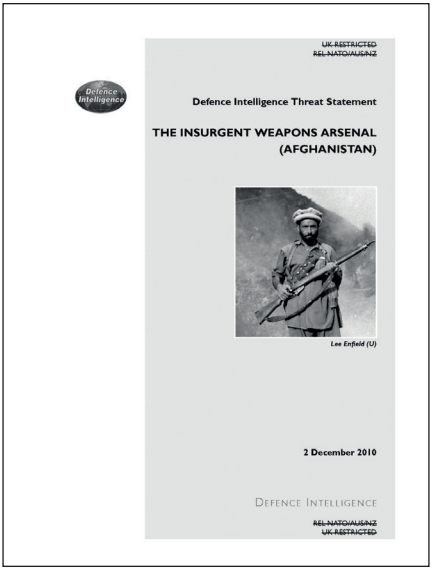

المصادر: UK Defence Intelligence (2010); ATF (2010)

- تحسين فهم الخصائص والقدرات المادية لأسلحة معينة؛ و
- تقييم فعالية تدابير الرقابة شائعة الاستخدام، مثل برامج جمع الأسلحة.[209]

في حين أن هذه الوثائق غالبًا ما تكون أدلة مرجعية قيّمة، إلا أنه لا ينبغي افتراض أن محتواها دقيق تمامًا. وحتى التقارير الواردة من الوكالات الحكومية المتخصصة في تحديد الأسلحة التقليدية تحتوي أحيانًا على أخطاء. كما هو الحال مع جميع المصادر، يجب التحقق من المعلومات الواردة في تقارير الاستخبارات ودعمها بمعلومات من مصادر أخرى كلما أمكن ذلك.

مستندات الشحن والتخزين

تعتبر وثائق الشحن مصدرا غنيا آخر للمعلومات. وتعد البيانات وبوالص الشحن والإقرارات الجمركية ووثائق الشحن الأخرى مفيدة في تحديد هوية جهة الشحن والأطراف الأخرى في عملية النقل؛ وتواريخ الشحنات وخط سيرها؛ والوجهة. تظهر الصورة 9–3 مقتطفات من بيان تم العثور عليه في سفينة FRANCOP، والتي كانت تنقل آلاف الأسلحة الإيرانية إلى سوريا عندما اعترضتها البحرية الإسرائيلية في عام 2009.

نظرًا لأن المهربين غالبًا ما يقومون بتزوير قوائم الشحن وغيرها من المعلومات الواردة في وثائق الشحن، فيجب دعم البيانات الموجودة في هذه المستندات بمصادر أخرى.

توفر قوائم التعبئة والمستندات الأخرى المصاحبة للأسلحة المصدرة أيضًا معلومات مهمة. تُظهر الصورة 9–4 قائمة التعبئة الموجودة في صندوق لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة التي تم نهبها من مستودع في ليبيا. تحدد القائمة المصدّر، وسنة التصدير، ونموذج الصواريخ المصدرة، وحجم الشحنة – وهي معلومات مفيدة للغاية لإنشاء (أو تأكيد) قوائم الجرد الأساسية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق النزاع والدول الفاشلة وغيرها من الدول التي تكون فيها الأسلحة عرضة للسرقة أو الضياع أو تحويل المسار. وباستخدام قوائم التعبئة والوثائق المماثلة الموجودة في المستودعات بعد الثورة في ليبيا، تمكن الصحفيون والمقاولون الحكوميون من تكوين نظرة عامة شاملة إلى حد ما عن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة التي استوردتها الحكومة الليبية على مدار 40 عامًا[210].

هناك عدة طرق للحصول على مستندات الشحن والتخزين. فأحيانًا يصادفهم الصحفيون في الميدان في صناديق تخزين تم ضبطها من – أو التخلص منها من قبل– الجماعات المسلحة

209 راجع مثلا Schroeder and King (2012)؛ و Schroeder (2015b؛ 2016).

210 راجع Schroeder (2015a، p. 3–5).

الصورة 9-3: بيان شحن تم العثور عليه على سفينة FRANCOP، نوفمبر 2009

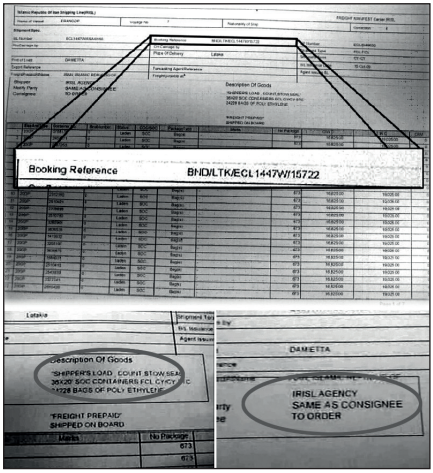

المصدر: تم تحديد اللاذقية، سوريا، باعتبارها "مكان التسليم". وتم تحديد مجموعة إريسل باعتبارها "جهة الشحن".

الصورة 9-4: قائمة تعبئة تم العثور عليها في صندوق نظام دفاع جوي محمول تم نهبه، ليبيا، 2011

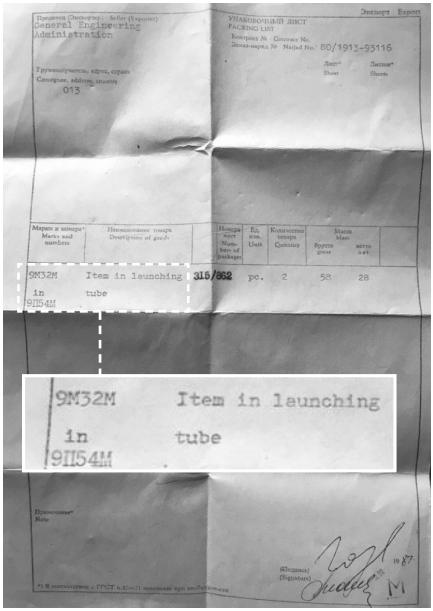

المصدر: C.J. Chivers

وغيرها من المستخدمين النهائيين غير المرخصين. كما أن الوثائق التي يتم العثور عليها مع شحنات الأسلحة التي تم اعتراضها توفرها الحكومات أحيانًا كجزء من العروض العامة للأسلحة المضبوطة، أو في صور لأسلحة غير مشروعة منشورة على المواقع الحكومية[211].ويمكن أيضًا الحصول على هذه المستندات أحيانًا عبر طلبات حرية الوصول إلى المعلومات.

في حين أن الكثير من محتواها بسيط نسبيًا، إلا أن التفسير الدقيق لهذه المستندات وتحليلها غالبًا ما يتطلب معرفة فنية أو سياقية كبيرة. ويجب على الصحفيين والباحثين استشارة المختصين في الأسلحة وخبراء الأمن الإقليميين كلما أمكن ذلك.

تحليل وسائل التواصل الاجتماعي

تعد وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا مهمًا بشكل متزايد للبيانات الخاصة بالأسلحة الصغيرة غير المشروعة (راجع الفصل 8). وغالبًا ما تكون الصور ومقاطع الفيديو المنشورة على فيسبوك وتويتر ويوتيوب ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى أول دليل متاح للجمهور على الانتشار غير المشروع لطرازات معينة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي بعض الحالات، توفر هذه الصور أيضًا تفاصيل أساسية حول مصدر الأسلحة

211 راجع مثلا Israel MFA (2009).

الصورة 9-5: صور من وسائل التواصل الاجتماعي لأنظمة دفاع جوي محمولة بحوزة الجماعات المسلحة في سوريا، 13–2012

ملاحظات: (أ) متمرد سوري يحمل أنبوب إطلاق من طراز Strela-2؛ (ب) متمرد يحمل نظام دفاع جوي محمول كامل من طراز SA-7؛ (ج) متمرد يحمل أنبوب إطلاق من طراز Igla-1؛ (د) متمرد يحمل نظام دفاع جوي محمول من طراز FN-6؛ (هـ) متمرد يحمل نظام دفاع جوي محمول من طراز Igla-S (و) متمردون يحملون أربعة أجيال من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة.

المصادر: Mhmad Mhmad (n.d.)؛ Chivers (2012c)؛ Higgins (2012)؛ متمردون في دير الزور (n.d.)؛ الفرقة التاسعة من حركة حزم (n.d.)؛ Syri Anwa (n.d.)

غير المشروعة وعمرها وحالتها والجهات المستلمة لها. وفي المناطق التي تكون فيها تغطية وسائل التواصل الاجتماعي واسعة النطاق، غالبًا ما توفر هذه الصور أدلة مهمة فيما يتعلق بكمية الأسلحة غير المشروعة والتغيرات في أنماط الانتشار مع مرور الوقت.

تتجلى الإمكانات الهائلة لوسائل التواصل الاجتماعي في تتبع انتشار الأسلحة غير المشروعة من خلال صور أنظمة الدفاع الجوي المحمولة التي حصلت عليها واستخدمتها الجماعات المسلحة خلال الحرب الأهلية السورية. وتؤرخ الصورة 9-5 الانتشار غير المسبوق لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة منذ عام 2012، عندما تم رصد أول جيل مبكر من أنابيب إطلاق من طراز Strela-2 في سوريا (عبر مقاطع فيديو منشورة على يوتيوب)[212]. وخلال العام التالي، استخدم المحللون

الإطار 9-1: أنظمة الدفاع الجوي المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي

تحظى أنظمة الدفاع الجوي المحمولة باهتمام كبير على وسائل التواصل الاجتماعي. ويتم تداول ومناقشة مقاطع فيديو وصور جديدة تُظهر أنظمة الصواريخ على نطاق واسع. والتأثير النهائي لهذا الاهتمام إيجابي. وتتوفر صور أنظمة الدفاع الجوي المحمولة التي تم استيرادها وتهريبها بشكل أسرع وبأعداد أكبر من أي وقت مضى، مما يسمح للمحللين بتتبع انتشارها في الوقت الفعلي تقريبًا. ومع ذلك، فإن التدفق اللامركزي والفوري للمعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي يعتبر سلاحا ذو حدين. فالإنترنت لا يميز على أساس الدقة؛ حيث يتم تداول المعلومات الخاطئة والمضللة بنفس السرعة والنطاق الواسع الذي يتم به تداول التحليلات المدروسة.

إن مصادر المعلومات الخاطئة عن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة كثيرة ومتنوعة. وبعض المنشورات الخاطئة هي معلومات مضللة – صور مزورة أو مزيفة عن عمد تستخدم للترويج لأجندة استراتيجية أو سياسية معينة. ومن الأمثلة على ذلك قذيفة Stinger"" المزيفة التي يُزعم اكتشافها من قبل أعضاء الميليشيات المناهضة للحكومة في أوكرانيا. وتم نشر مقطع فيديو "للاكتشاف" عبر الإنترنت، حيث حدد المحللون بسرعة الاختلافات المادية والأوسام الخاطئة، وكان أكثرها وضوحًا هو الخطأ الإملائي "Tracking Rainer" بدلا من "Tracking Trainer"على القاذفة (راجع الصورة 9-6). وبناءً على هذا الخطأ الإملائي، خلص المحللون إلى أن مصمم القذيفة المزيفة قد استند إلى صورة نظام دفاع جوي محمول من طراز Stinger من لعبة الفيديو Battlefield 3 (Mezzofiore, 2015).

في حين أن عمليات التزوير وأشكال التضليل الأخرى تُنشر أحيانًا على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن معظم المعلومات المضللة تنبع من أخطاء غير مقصودة يرتكبها أفراد يفتقرون إلى المعرفة الفنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والمثال الشائع هو استخدام تسميات نماذج محددة للإشارة إلى مجموعات كاملة من الأسلحة، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي المحمولة. فأنظمة الدفاع الجوي المحمولة من طراز FIM-92 Stinger صممها الأمريكيون واشتهرت بسبب استخدامها من قبل المجاهدين الأفغان، الذين استخدموها بشكل كبير ضد الطائرات السوفيتية في ثمانينيات القرن الماضي. وحظي دور هذه الأنظمة البارز في أفغانستان بالكثير من الاهتمام، وأصبح "Stinger" مرادفًا "لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة"، بما في ذلك أنظمة القذائف روسية وصينية الصنع. وخلقت إساءة استخدام مصطلح "Stinger" وعززت الانطباع بأن قذائف "Stinger"المصنوعة في الولايات المتحدة موجودة بشكل شائع في السوق السوداء، وهي فكرة خاطئة تماما. يتم التحكم في القذائف من طراز FIM-92 Stinger وهي تخضع لرقابة شديدة، ونادرًا ما يتم الحصول عليها الآن من قبل المستخدمين النهائيين غير المرخصين، إن حصلوا عليها أساسا.

ومع ذلك، يواصل بعض مستخدمي فيسبوك وتويتر ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى الإشارة إلى جميع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على أنها "Stingers."[6]

212 راجع مثلا Mhmad Mhmad (n.d.).

تعتبر الإشارة إلى قذائف أنظمة الدفاع الجوي المحمولة باعتبارها أنظمة كاملة خطأً شائعاً آخر. فخلال الحرب الأهلية الليبية، قدر مسؤول عسكري أمريكي أنه "كان هناك ما يصل إلى 20000 من هذه الأنواع من الأسلحة في ليبيا قبل بدء الصراع" (US AFRICOM, 2011). وكان المسؤول يشير إلى مكونات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة (قذائف فردية أو قاذفات) لكن تم تفسير تصريحه بشكل خاطئ على نطاق واسع على أنه يعني أن نظام القذافي استورد 20000 نظام كامل. وكما هو مذكور في الفصل 5، تتكون أنظمة الدفاع الجوي المحمولة العاملة من أربعة مكونات رئيسية وهي القذيفة وأنبوب الإطلاق، والقاذفة (المقبض) ووحدة البطارية. وعادة ما تستورد الحكومات عدة قذائف لكل قاذفة، وبالتالي فإن عدد الأنظمة الكاملة في ليبيا وقت الانتفاضة كان على الأرجح جزءًا بسيطًا من 20000 نظام دفاع جوي محمولة والتي غالبًا ما يتم الاستشهاد بها على وسائل التواصل الاجتماعي (Schroeder, 2015a, p. 4).

إن التحديد الخاطئ لطرازات معينة من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة هو مصدر آخر للمعلومات المضللة. وغالبًا ما تكون الاختلافات المادية بين الطرازات المختلفة لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة دقيقة. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على النسخ الشبيهة من نفس الطراز كالتي يتم تصنيعها في بلدان مختلفة. وغالبًا ما تكون هذه النسخ الشبيهة متطابقة تقريبًا في المظهر ويتم تجميعها أحيانًا من نفس المكونات مثل الطراز الأصلي. ويتطلب التفريق بين هذه الأنظمة وجود عين مدربة وإمكانية الوصول إلى مواد مرجعية محدثة.

الصورة 9-6: قذيفة Stinger مزيفة ظهرت في مقطع فيديو يُزعم بأنه تم تصويره في أوكرانيا وعرضه على موقع يوتيوب، 2015

المصدر: Telekanal ICTV (2015)

الخطأ الأخير الذي غالبًا ما يظهر على وسائل التواصل الاجتماعي هو افتراض أن جميع القذائف التي تحمل تسميات طراز معين تطلق من على الكتف. ويتم إطلاق العديد من القذائف التي تحمل نفس اسم الطراز من قاذفات محمولة وقاذفات مثبتة على المركبات على حد سواء. وفي بعض الحالات، تكون القذائف قابلة للتبديل؛ حيث يمكن إطلاقها من قاذفات مثبتة على المركبات ومن المقابض. ولكن في حالات أخرى، لا يمكن إطلاق القذائف الفردية التي تحمل نفس اسم الطراز إلا من قاذفات مثبتة على مركبة. وهذا غالبا ما يؤدي إلى الارتباك والتضليل. فخلال الحرب الأهلية في ليبيا، أعلن بعض المحللين بشكل مبكر جدا أن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة الروسية من طراز Igla-S قد تم نهبها من الترسانات الليبية بعد العثور على صناديق فارغة لقذائف 9M342. يتم إطلاق قذائف 9M342 من قاذفات محمولة، وكذلك من قاذفات أخرى[7]. وفي الواقع، لم تكن القذائف التي استوردتها الحكومة الليبية تطلق من على الكتف؛ وبحسب ما ورد فقد تم تشكيلها فقط للاستخدام مع قاذفات مثبتة على مركبات (Schroeder, 2013b, p. 25). وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي يبذلها العديد من الصحفيين والمحللين للإشارة إلى ذلك، لا يزال يُشار إلى قذائف Igla-S الليبية أحيانًا باسم "أنظمة الدفاع الجوي المحمولة" على وسائل التواصل الاجتماعي وأماكن أخرى.

بسبب التهديد الخطير الذي تشكله أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الطائرات العسكرية والمدنية، فإن وصولها إلى مناطق النزاع وانتشارها داخلها يستدعي استمرار التغطية. وتحسين دقة هذه التغطية من شأنه أن يزيد من فائدتها للمحللين وصانعي السياسات، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار كبيرة على أمن الطيران وجهود مكافحة التهريب.

الإطار 9-2: نصائح لتحليل البيانات حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة

- تأكد من أن البيانات يتم إنشاؤها أو تجميعها من قبل أفراد لديهم الخبرة المطلوبة لتحديد الأسلحة المشار إليها في البيانات بدقة. ويعد تحديد الأسلحة بدقة أمرًا صعبًا ويتطلب خبرة وتدريبًا كبيرين. وقد تحتوي البيانات التي تم إنشاؤها من قبل أفراد دون تدريب أو خبرة كافية على أعداد كبيرة من الأخطاء، والتي قد لا يمكن التعرف على بعضها بسهولة.
- تأكد من صحة البيانات المتعلقة بإصدار الأسلحة وطرازها ومصدرها. وبما أن الخبراء يخطئون أحيانًا في تحديد الأسلحة، فمن المهم التحقق من إصدار وطراز الأسلحة غير المشروعة من خلال مصادر متعددة ومستقلة.
- تحديد التحيزات في كل مصدر بيانات وتحديد كيفية تأثير هذه التحيزات على البيانات. وتتأثر جميع البيانات بالتحيزات. تعد المحاسبة والتحكم في هذه التحيزات وتأثيراتها على جمع البيانات وتجميعها جزءًا أساسيًا من تحليل البيانات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة غير المشروعة.
- ابحث عن علامات إدخال بيانات خاطئة أو غير متسقة. فحتى البيانات التي يتم تجميعها بأكبر قدر من الدقة ستتضمن بعض الأخطاء، لكن معدلات الخطأ المفرطة قد تشير إلى مشاكل منهجية خطيرة. وتشمل الأخطاء الواضحة السجلات المكررة والأخطاء الإملائية وتسميات طرازات أسلحة لا تتطابق مع طراز و/أو عيار السلاح والاستخدام غير المتسق للمصطلحات.
- تأكد من أن البيانات تمثل مجموعة أوسع من الأسلحة غير المشروعة. وكما هو وارد أعلاه، قد لا تحتوي بعض مجموعات البيانات الخاصة بالأسلحة المضبوطة على بيانات عن أنواع معينة من الأسلحة، مثل الذخيرة المتفجرة. وعند الإمكان، اسأل ممثل المؤسسة التي جمعت البيانات عما إذا كانت مجموعة البيانات توفر تفاصيل كاملة لجميع الأسلحة المحتجزة.
- قم بإجراء مقابلات مع المخبرين الرئيسيين. فمن الصعب للغاية تحديد ما إذا كانت الأسلحة المضبوطة تمثل أسلحة غير مشروعة في بلد معين أو منطقة معينة. وغالبًا ما يكون ضباط إنفاذ القانون وغيرهم من الخبراء المحليين ذوي المعرفة المتعمقة بأنماط تهريب الأسلحة مؤهلين للإجابة على هذا السؤال. والعديد من هؤلاء المسؤولين على استعداد للرد على الأسئلة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة غير المشروعة إذا كان من الممكن الإجابة عليها دون الكشف عن معلومات سرية وإذا تم تقديم الأسئلة مسبقًا.

7 زعم ممثلو قطاع الدفاع الروسي أن صواريخ 9M342 المُصدرة إلى ليبيا غير متوافقة مع مقابض أنظمة الدفاع الجوي المحمولة (Schroeder ، 2013 ب، ص. 25). ولم يتحقق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بشكل مستقل من هذا الادعاء. ومن غير الواضح ما إذا كانت صواريخ 9M342 الأخرى (الفردية) متوافقة مع كل من القاذفات المحمولة والمثبتة على مركبة.

وسائل التواصل الاجتماعي لتوثيق امتلاك أنظمة الدفاع الجوي المحمولة المتطورة بشكل متزايد من قبل الجماعات المسلحة المختلفة، وبلغت ذروتها في اكتشاف مقطع فيديو يُظهر متمردين مسلحين بأربعة أجيال من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، بما في ذلك أنظمة لم يسبق رؤيتها خارج سيطرة الحكومة (Schroeder, 2014a, p. 9).

كما هو موضح في الفصل 8، فإن لوسائل التواصل الاجتماعي محاذير كبيرة أيضا. فغالبًا ما يكون من الصعب للغاية التحقق من صحة ووقت وموقع الأحداث المصورة في وسائل التواصل الاجتماعي (راجع الإطار 9-1). وتعني الطبيعة اللامركزية والمخصصة لوسائل التواصل الاجتماعي أن المنشورات بشأن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة غير منتظمة وأن التغطية غير مكتملة. علاوة على ذلك، فإن الهندسة الرقمية الواسعة لمنصات الوسائط الاجتماعية والمحاذير الوظيفية لمحركات البحث المتاحة تحول دون تحديد وجمع الصور ذات الصلة بشكل منهجي وشامل. فلا يوجد محرك بحث واحد يولد مجموعة كاملة من النتائج من جميع المصادر ذات الصلة، ومعظم صور الأسلحة لا يتم تحديدها ووسمها في منشورات وسائل التواصل الاجتماعي.

الاستنتاج

يعتبر تتبع تدفقات الأسلحة غير المشروعة مهمة صعبة. والتقارير الموثوقة عن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة قليلة ومبعثرة، والعديد من التقارير المنشورة غامضة أو يستحيل تأكيدها. حتى وقت قريب، كان هناك القليل من البيانات المتوفرة من مصادر بديلة للدراسة والإبلاغ بشكل منهجي عن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. ولكن هذا الأمر في تغير سريع. حيث يتم نشر صور الأسلحة غير المشروعة بشكل روتيني على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يخلق فرصًا جديدة للبحث والتحليل الإبداعي. وهذه البيانات ليست سوى غيض من فيض؛ فملايين السجلات الخاصة بالأسلحة المضبوطة موجودة على محركات الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر الحكومية. وتكشف الجهود الناجحة الأخيرة التي بذلها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة للحصول على بعض هذه البيانات أن الحكومات مستعدة لإصدار نسخ منقحة من هذه السجلات إذا تم التواصل معها بالطريقة الصحيحة. ويتم إخفاء بيانات وصور ملايين الأسلحة الإضافية على مرأى من الجميع في زوايا أكثر غموضًا على الإنترنت. وعند دمجها مع البحث الميداني الذي أجرته الأمم المتحدة والصحفيين والباحثين الآخرين، فإن هذه البيانات يمكنها إحداث ثورة في فهمنا للأسلحة الصغيرة غير المشروعة والدور الذي تلعبه في الجريمة والنزاعات.

يلعب الصحفيون والباحثون الآخرون دورًا رئيسيًا في هذه الثورة. فمهاراتهم الكتابية وجماهيرهم الكبيرة والمتنوعة تجعلهم مناسبين تمامًا لسد الفجوة بين المحللين الفنيين وعامة

الناس. علاوة على ذلك، يتمتع العديد من المراسلين الأجانب بالصلاحيات والخبرة وشبكة المعارف المطلوبة للوصول إلى البيانات المتعلقة بالأسلحة غير المشروعة وشبكات التهريب في مناطق من العالم لا تغطيها وسائل التواصل الاجتماعي أو محققو الأمم المتحدة. ومن خلال التدريب والموارد المناسبة، يمكن للباحثين سد هذه الثغرات في البيانات، وبالتالي، تحسين فهمنا لتدفقات الأسلحة وآثارها على السلام والأمن بشكل كبير.

- المؤلف: مات شرودر